

الفقيه الأصولي المالكي ابن خويز مندار

اختياراته الفقهية

بين مخالفت المذهب وخلاف التنوع

إعداد: ذ/ أحمد فاضل
أستاذ الدراسات الإسلامية
أكادير - المغرب

بين يدي الموضوع:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد؛ فقد استوقفتني أثناء قراءتي لترجمة ابن خويز مندار في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض اليحصبي (ت 544هـ) - رحمه الله - ثلاثة مصطلحات وُصِفَ بها الشيخ العالم فقيه المذهب أبو بكر بن خويز مندار - رحمه الله -، والمصطلحات الثلاثة أجملت في قول القاضي عياض أثناء التعريف بالشيخ المذكور: «وعنده شواذ عن مالك، وله اختيارات، وتأويلات على المذهب في الفقه والأصول».

فأردت التحقق مما ذكره العلامة القاضي عياض عن ابن خويز مندار، فطفقت أبحث لها عن أمثلة تطبيقية من بعض المصادر التي نقلت عن الشيخ واعتمدت كتبه؛ لذكر ما ورد عنه مما خالف فيه مذهبه، ووجه تمسكه فيه برأيه، ومقارنته مع ما ورد في بعض أمهات الفقه المالكي.

فبحثت أولاً عن كتب عن ابن خويز مندار واختياراته وتأويلاته الفقهية، عله يكفيني عناء ما أبحث عنه وأجد فيه ضالتي، فلم أظفر من ذلك إلا برسالة ماجستير

1 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (77 / 7)

لأحد الطلبة المشاركة¹ -حسب علمي- عَنْوَتَهَا بـ"ابن خويز منداد: حياته وآراؤه الأصولية"، فوجدت الباحث جمع في رسالته المذكورة آراء ابن خويز منداد الأصولية اعتماداً على أشهر أمهات كتب الأصول المالكية، من "المقدمة في الأصول" لابن القصار (ت397هـ)، و"إحكام الفصول" و"الإشارات" و"الحدود"، و"المنتقى" لأبي الوليد الباجي (ت474هـ)، و"شرح تنقيح الفصول ونفائس الأصول"، و"العقد المنظوم في الخصوص والعموم" للقرافي (ت684هـ)، و"مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" لأبي عبد الله الشريف التلمساني (ت771هـ)، و"نشر البنود على مراقبي السعود" للعلوي الشنقيطي (ت1230هـ) وغيرها، كما اعتمد كتباً سواها من غير المذهب.

والمباحث الأصولية التي تطرق إليها الباحث بدت لي أنها تخلو من تطبيقات فقهية تبين آراء ابن خويز منداد واختياراته، فكان لزاماً للبحث عن بعض هذه الاختيارات الفقهية؛ لإطلاع الأمة على جهود علمائها في التفكير والاستنباط وثناء الفقه الإسلامي، لعلها تجعل رأي ابن خويز منداد رأي تنوع وثناء، لا رأي تضاد وافتراء، وتجعل تأويلاته واختياراته صائبة، لا شاذة مخالفة.

والموضوع مطروح للبحث والتنقيب فيه أكثر من هذا للإتيان على جميع جوانبه دراسة وتطبيقاً، ولعلها مهمة يقوم بها أحد طلبة العلم في إحدى الرسائل الجامعية. وقد اقتصرنا في جمع اختيارات ابن خويز منداد الفقهية على باب العبادات دون غيره، عسى أن تتاح فرصة لجمع غيرها مما له علاقة بالأبواب الفقهية الأخرى. وقد اخترت في البحث عنها ومقارنتها مع غيرها من أقوال أئمة المذهب كتب فروع الفقه المالكية التالية:

- 1- النواذر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ).
- 2- المقدمات الممهدة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت520هـ).
- 3- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت671هـ).

1- الرسالة للطالب: عبد العزيز سعد ساعد الصبحي، تحت إشراف الدكتور شعبان محمد إسماعيل، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية.
2- مجمل المباحث الأصولية التي خصها الباحث بالدراسة: الحكم، ومباحث القرآن والسنة، ثم الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمفاهيم، والإجماع والقياس والاستحسان والتقليد.
3- إلا تطبيقات نادرة تعد على رؤوس الأصابع منها: المحدث هل هو مخاطب بالصلاة إذا دخل الوقت أم لا؟ وبعض التنف القليلة هنا وهناك حسب اطلاعي على الكتاب.

4- الذخيرة لشهاب الدين القرافي (ت 684هـ).

5- شراح مختصر الشيخ خليل واقتصرت منها على كل من:

أ - التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الغرناطي (ت 897هـ).

ب - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب (ت 954هـ).

ج - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت 1230هـ).

وتركت اعتماد كتب أخرى في الفقه المالكي لم أرجع إليها؛ خشية الإطالة، وقد قمت بتقسيم العرض إلى مقدمة - وهي التي الفراغ منها الآن -، وقسمين وخاتمة:

القسم الأول: التعريف بابن خويز منداد: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته، وشيوخه وتلامذته، ومكانته العلمية، وآثاره ووفاته.

القسم الثاني: بعض آراء ابن خويز منداد الفقهية.

خاتمة: وتتضمن النتائج المتوصل إليها من خلال العرض.

فأقول مستعينا بالله جل وعلا دون غيره وهو المستعان وعليه التكلان:

القسم الأول

التعريف بابن خويز منداد

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته:

ابن خويز منداد ويقال خوين منداد (بالنون) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله، ويكنى بأبي بكر، كذا سماه أبو إسحاق الشيرازي وكناه. وقال القاضي عياض: «ورأيت على كتبه تكنيته بأبي عبد الله. وفي نسبته: محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق».

وكذا وردت كنيته وتسميته في "شجرة النور الزكية"، حيث قال الشيخ مخلوف (ت 1360هـ) «أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد الإمام العالم المتكلم الفقيه الأصولي»¹.

1 - ترتيب المدارك (7/ 77) وينظر ترجمة ابن خويز منداد مستوفية في كل من: الديباج المذهب لابن فرحون (ص 268) وشجرة النور الزكية للشيخ مخلوف (ص 103) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي الفاسي (2/ 115) وتاريخ الإسلام للذهبي (ص 217) والوافي بالوفيات للصفدي (2/ 52).

ولد ابن خويز منداد بالعراق في سنة لم تذكرها المصادر المعتمدة في ترجمته، بيد أن ذلك كان في بداية القرن الرابع الهجري؛ اعتماداً على سنة وفاته (390هـ) كما سيأتي. أما نشأته فهي الأخرى لم تسعف بها مصادر ترجمته، وأقوى الظن أنها كانت أيضاً بالعراق بمدينة البصرة؛ لكون مترجميه ذكروه في عداد علماء العراق، فذكره القاضي عياض (ت 544هـ) تحت مبحث: "من أهل العراق والمشرق وأكثرهم من أصحاب أبي بكر الأبهري، رحمه الله" فذكره في الترجمة الحادية عشرة. وذكره ابن فرحون (ت 799هـ) في "الديباج" ضمن الطبقة السابعة من أهل العراق في الترجمة الثالثة. كما ذكره الشيخ مخلوف في الشجرة ضمن الطبقة التاسعة من فرع العراق برقم (265).⁴ وقال عنه أبو الوليد الباجي (ت 474هـ): «إني لم أسمع له في علماء العراق بذكر»؛⁵ فهذه كلها أدلة متضافرة تدل على مكان ولادة ابن خويز منداد ونشأته والله تعالى أعلم.

ثانياً: شيوخه وتلامذته

1) شيوخه: ذكر مترجمو ابن خويز منداد - رحمه الله - بضعة شيوخ له لم يصلوا بهم إلى العشرة، وقد جمعت ترجمتهم وربتها على سن وفاتهم وهم:

(أ) أبو داسة: ولعله أبو بكر محمد بن بكر صاحب أبي داود السجستاني (ت 275هـ) راوي عنه السنن؛ لأن كنيته وحدها عند جميع من ترجم لابن خويز منداد لا تساعد على معرفة الشخص المراد، وإذا كان هو فإن اسمه محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار، روى السنن عن أبي داود، وصفه الذهبي (ت 748هـ) في السير: بـ "الشيخ الثقة العالم"⁶ وقال: روى عنه أبو سليمان أحمد الخطابي، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو بكر بن لال، وأبو علي حسين بن محمد الروذباري، وعبد الله بن محمد بن عبد المؤمن القرطبي شيخ ابن عبد البر، وآخرون. توفي - رحمه الله - سنة (ت 346هـ) بالمغرب.

ب) أبو العباس الأصم وهو: محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، قال عنه الذهبي في السير: الإمام المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت، أبو العباس الأموي،

1- شجرة النور الزكية (ص 160).

2- ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 77).

3- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (1/ 267).

4- شجرة النور الزكية (ص 160).

5- ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 77).

6- سير أعلام النبلاء (12/ 104).

7- ترجمته في: تذكرة الحفاظ (3/ 54) وسير أعلام النبلاء للذهبي (12/ 161) والوافي بالوفيات للصفدي (2/ 185).

مولاه السناني المعقلي النيسابوري الأصم، ولد المحدث الحافظ أبي الفضل الوراق. سمع من: أحمد بن يوسف السلمي، وأحمد بن الأزهر، وسمع بأصبهان من هارون بن سليمان، وأسيد بن عاصم، وبغداد من زكريا بن يحيى أسد المروزي،... وحدث بكتاب الأم للشافعي عن الربيع، وطال عمره، وبعد صيته، وتزاحم عليه طلبة العلم. توفي في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة (346هـ).¹

(ج) أبو الحسن التمار: وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن زياد أبو الحسن التمار، حدث عن سعدان بن نصر، وزكريا بن يحيى المروزي، روى عنه: ابن الثلاث، وابن الصلت المجبر، وكان ثقة مقبول الشهادة عند الحكام، مولده في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ووفاته في سنة (332هـ) على ما ذكر الخطيب البغدادي.²

(د) أبو الحسن المصيبي: علي بن أحمد بن علي الوراق، نزل بغداد، وحدث بها عن أبيه أحمد بن علي وراق دران، وعن محمد بن معاذ، المعروف بدران، وأحمد بن خليل الحلبي، وأيوب بن سليمان العطار المصيبي، والهيثم بن خالد بن عبد الله. توفي سنة (364هـ) وكان فيه تساهل.³

(هـ) أبو بكر الأبهري⁴: محمد بن عبد الله بن صالح بن عمر ولد قبل التسعين ومائتين. قال أبو بكر الخطيب (ت463هـ) في تاريخه: أبو بكر الفقيه الأبهري سكن بغداد، وحدث بها عن أبي عروبة الحراني، ومحمد بن الباغندي، ومحمد بن الحسين الأشناني، وعبد الله بن زيدان الكوفي، وابن أبي داود، وخلق سواهم من البغداديين والغرباء.⁵ أخذ عنه أبو بكر الباقلافي (ت403هـ)، والقاضي عبد الوهاب (ت422هـ)، وخرج عنه جماعة من الأئمة كأبي جعفر الأبهري الصغير (ت365هـ)، وابن الجلاب (ت378هـ) والقاضي ابن القصار (ت397هـ)، وابن تمام، والأصيلي (ت392هـ) وابن خويز منداد وغيرهم كثير.⁶

له التصانيف في شرح مذهب مالك، والاحتجاج له، والرد على من خالفه. وكان إمام أصحابه في وقته. وذكره ابن أبي الفوارس فقال: كان ثقة أميناً مشهوراً. وانتهت إليه

1- ينظر سير أعلام النبلاء: (57/12) ترجمة رقم: 3105.

2- ينظر تاريخ بغداد (10/6).

3- ينظر تاريخ بغداد (224/13) ترجمة رقم: 6096. وسير أعلام النبلاء: (268/12) ترجمة رقم: 3354.

4- من مصادر ترجمته: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (6/183-192) وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (3/492) والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ص255) وشجرة النور الزكية (ص142).

5- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (3/492).

6- ترتيب المدارك وتقريب المسالك (6/183) وشجرة النور الزكية (ص142).

7- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (3/492).

الرئاسة في مذهب مالك. وجمع بين القرآن وعلو الإسناد والفقه الجيد، وشرح المختصر الصغير، والكبير لابن عبد الحكم. وانتشر عنه مذهب مالك في البلاد.²
توفي ببغداد يوم السبت السابع شوال سنة (375هـ) وصلي عليه بجامع المنصور.²
(و) أبو إسحاق التجيبي هكذا ذكر من ترجم لابن خويز منداد، ولعله علي بن يحيى بن إسحاق أبو الحسن التجيبي الواسطي، يعرف بالنقيب، سكن بغداد، وحدث بها عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني، ومحمد بن زهير بن الفضل الأيلي، ومحمد بن سليمان النعماني، والحسن بن محمد بن شعبة الأنصاري، وغيرهم. توفي يوم السبت السادس من جمادى الآخرة سنة (375هـ) وكان يتشيع، وكان غيره أثبت منه. وذكره الباحث عبد العزيز سعد ساعد الصباحي صاحب رسالة: "ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية" بالهجيبي وترجمه من السير بأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن عبد الله الهجيبي البصري. المولود سنة نيف وخمسين ومائتين. والمتوفى في آخر سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة، ولم أدر معتمده في ذلك.⁵

(2) تلامذته: أما التلاميذ الآخذون عن الشيخ ابن خويز منداد، فقد استقرت المصادر التي ترجمته مما وقفت عليه كترتيب المدارك للقاضي عياض، والديباج المذهب لابن فرحون، والشجرة للشيخ مخلوف، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي، وتاريخ الإسلام للذهبي، والوافي بالوفيات للصفدي، فلم أجد ممن ذكر له تلميذا واحدا، ولعل السبب في ذلك - والله أعلم - أن أقرانه من معاصريه في زمانه كانوا ينفرون منه، ومن الأخذ عنه؛ لما عرف عنه من أقوال وآراء خالف بها علماء عصره، وقد سبق قول القاضي عياض فيه: «وعنده شواذ عن مالك، وله اختيارات وتأويلات على المذهب في الفقه، والأصول، لم يرجع عليها حذاق المذهب».⁶
وأرى أن القاضي عياض كان قصده حذاق المذهب في زمانه وبعده، ثم قال عياض بعد ذلك: «ولم يكن بالجيد النظر، ولا بالقوي الفقه».

ولعل من مسببات الإعراض عن الأخذ عنه أيضا: أن سوق الكلام والمتكلمين كانت رائجة بالعراق، - وثم مدرسة الرأي - فكان ابن خويز منداد يجانب الكلام جملة، وينافر

1 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (6/ 183)

2 - نفسه (6/ 192).

3 - ينظر تاريخ بغداد (13/ 616). ترجمة رقم: 6529.

4 - ينظر سير أعلام النبلاء: 96/ 12 ترجمة رقم: 3149.

5 - ينظر البحث المذكور ابن خويز منداد حياته وآراؤه الأصولية ص 49.

6 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 77)

7 - نفسه.

أهله، حتى تعدى ذلك إلى منافرة المتكلمين من أهل السنة. وحكم على الكل بأنهم من أهل الأهواء، الذين قال مالك في مناكرتهم وشهادتهم وإمامتهم وعبادتهم وجنائزهم ما قال . كما أفاد ذلك عياض رحمه الله².

يضاف إلى ذلك ما قال عنه أبو الوليد الباجي مما تقدم إيراده: «إني لم أسمع له في علماء العراق بذكر»³.

فكل هذه أدلة في رأيي تضافرت على عدم التفاف طلبة العلم حوله، ثم إن من العلماء من هو صعب المراس لا يتوافد عليه طلبة العلم؛ لشدة خلقه، وحزونة طبعه، ومثل هذا يفضل الطلبة الأخذ من كتبه دون مقابله.

ورحم الله الشيخ أبا العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي (ت 1175 هـ) صاحب كتاب "نور البصر في شرح المختصر" إذ قال في مثل هذا: «ثم التعليم - كما قال العلماء - يكون بالمشافهة وبالتأليف وبالتدوين، فكل من فهم مسألة من التأليف، فمؤلفه معلمه إياها، ومن هنا يظهر أن التعليم والتأليف أكثر ثواباً منه بالمشافهة؛ لأن في التأليف ما فيها وزيادة ما يحصل بالكتاب لبقائه وانقطاعها.

ولله در سيدي عبد الواحد بن عاشر⁴ إذ يقول: [البسيط]

لله مِنْ صُنْعِهِ فِي خَلْقِهِ عَجَبٌ كَادَتْ حَقَائِقُ فِي الْوُجُودِ تَنْقَلِبُ
كَلِمَ بَعَيْنُ تُرَى لَا الْأُذُنُ تَسْمَعُهَا خِطَابُهَا حَاضِرٌ وَأَهْلُهَا ذَهَبُوا

وقد يكون التعليم بالكتاب أولى من التعليم بالخطاب، لكون المؤلف قلمه أفصح من لسانه، ومطالعة كتابه أيسر من مراجعته؛ لشدة خلقه، أو بعد مكانه حساً أو معنى، أو

تقدم زمانه، والله در القائل في مدح الكتب: [الطويل]

لَنَا جُلَسَاءُ مَا يُمَلِّ حَدِيثُهُمْ أَلْبَاءُ مَأْمُونُونَ غَيًّا وَمَشْهَدًا
يُفِيدُونَنَا مِنْ عِلْمِهِمْ عِلْمٌ مَنْ مَضَى وَعَقْلًا وَتَأْدِيًّا وَرَأْيًا مُسَدَّدًا
فَلَا فِتْنَةً تُخْشَى وَلَا سُوءَ عِشْرَةٍ وَلَا نَتَقَى مِنْهُمْ لِسَانًا وَلَا يَدًا

1 - في المدونة: "وقال مالك: لا ينكح أهل البدع ولا ينكح إليهم ولا يسلم عليهم ولا يصلى خلفهم ولا تشهد جنازتهم". ينظر المدونة (1/177)

وقال مالك: لا ينكح أهل البدع ولا ينكح إليهم ولا يسلم عليهم ولا يصلى خلفهم ولا تشهد جنازتهم..

2 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (77/7)
3 - نفسه.

4 - عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر أبو محمد، الفاسي النشأة، المالكي المذهب. عالم مشارك في القراءات، والنحو، والتفسير، وعلم الكلام، والفقه، وأصوله، وغيرها. نشأ وتوفي بفاس عام (1040 هـ) من تصانيفه: الكافي في القراءات، فتح المنان المروي بمورد الظمان في رسم القرآن. المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، وغيرها. ترجمته في سلوة الأنفاس (2/313) والأعلام (4/175)

فَإِنْ قُلْتَ أَحْيَاءُ فَلَسْتَ بِكَاذِبٍ وَإِنْ قُلْتَ أَمْوَاتٌ فَلَسْتَ مُفَنِّدًا¹
وعليه يمكن القول: إن تلاميذ ابن خويز منداد كثر باعتبار من استفاد من كتبه ونقل عنها، منهم:

ابن عبد البر (ت 463هـ)²، والباجي (ت 474هـ)³، والمازري (ت 536هـ)⁴،
والقرطبي (ت 671هـ)⁵، والزركشي (ت 794هـ)⁶، والبرزلي (ت 844هـ)⁷.

ثالثاً: مكانته العلمية:

اختلفت عبارات المترجمين للشيخ ابن خويز منداد في التعبير عن مكانة الرجل العلمية، وقد قدمت من كلام القاضي عياض وأبي الوليد الباجي ما يدل على انتقادهم له، وعدم اعترافهم به وبمكانته العلمية، ولا يضر ابن خويز منداد ذلك في شيء، ما دام أن له علو مقام في الخلاف والأصول وأحكام القرآن، يدل على ذلك كثرة الناقلين لكلامه، والمستفيدين من تراثه.

كما أن من باب إنصاف الرجل أن نذكر من ذكره من العلماء بلسان صدق وثناء حسن، وأثنى على علمه ومنهجه وكتبه، وإن كانوا كلهم اتفقوا على نقل ترجمته من المدارك؛ لأنه الكتاب الذي سبقهم إلى ذلك، وأوردوا شهادتهم مرتبة على وفائتهم، وأجتزئ منها بخمس شهادات:

1 - شهادة أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ) له، فقد وصفه بالعلم في جامعه، وهو - رحمه الله - لا يطلق هذا الوصف جزافاً، بل يصف به أكابر علماء المذهب، ولذلك وجدناه يقول عن ابن حبيب: «وبه قال ابن حبيب من علمائنا» ويقول عن ابن بكير: «ونص عليه ابن بكير القاضي من علمائنا» وعن سحنون أفضل قال: «واختاره

1 - أبيات من بحر الطويل، نسبها ابن عبد البر في كتابه القيم: "جامع بيان العلم وفضله" لابن الأعرابي صاحب الغريب. ينظر "جامع بيان العلم وفضله": باب فضل النظر في الكتب وحمد العناية بالدفاتر (ص 580) و"نور البصر شرح المختصر" لأبي العباس الهلالي السجلماسي (1/ 76-77) من تحقيقي، والكتاب مرقون يوجد بخزانة كلية الشريعة بأكادير.

2 - أفاد عنه في "الاستذكار" كثيراً، وفي "التمهيد" و"الكافي في فقه أهل المدينة".

3 - أفاد عنه في "المنتقى" كثيراً في غير موضع.

4 - نقل قول المازري عنه الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (3/ 228).

5 - أفاد عنه كثيراً في الجامع لأحكام القرآن في غير موضع.

6 - قال الزركشي: "ومن كتب المالكية: الجامع" لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد بن خويز منداد المالكي البصري، ونقلت عنه بالواسطة. ينظر البحر المحيط في أصول الفقه (1/ 15).

7 - نقل الكلام عنه عlish في كتابه: فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك (2/ 84).

8 - تفسير القرطبي (1/ 129).

9 - نفسه (1/ 462).

ورأسه فقهية ————— ابن خويز مناد وروعي مخالفته اختياراً له الفقهية للمذهب المالكي

القرآن، عند من نقل عن الشيخ، بحيث يستطيع الباحث أن يقوم بجمع ودراسة لهذه الكتب؛ لاستخراج ما نقل عن ابن خويز منداد فيها وهو موضوع آخر يحتاج إلى من يشمر له عن ساعد الجد والاجتهاد لينهض به ويوفيه حقه.

(2) وفاته: انتقل ابن خويز منداد إلى جوار ربه سنة (390هـ) تقريباً كما ذكر الصفدي في "الوافي بالوفيات"، وذكر الحجوي أن عياضاً لم يذكر وفاته، ولكنه ذكره في أهل أواخر القرن الرابع. وقال الشيخ مخلوف: لم أقف على وفاته.

القسم الثاني

بعض آراء ابن خويز منداد الفقهية

وقد جزأت هذا القسم إلى:

أ- بعض آرائه الفقهية في أحكام الطهارة.

ب- بعض آرائه الفقهية في أحكام الصلاة.

ج- بعض آرائه الفقهية في أحكام الزكاة.

د- بعض آرائه الفقهية في أحكام الصيام.

هـ- بعض آرائه الفقهية في أحكام الحج

وهذه نبذة من هذه الآراء في الأبواب المذكورة:

أ- بعض آرائه الفقهية في الطهارة

المسألة الأولى في دم الحيض:

في المذهب المالكي: الدفعة من الدم حيض خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في أنها لا يعدان حيضاً، إلا ما كان يعتد به في العدة والاستبراء، فحدده أبو حنيفة وابن مسلمة² بثلاثة أيام، والشافعي بيوم وليلة.

لكن مالكا رحمه الله³ فرق في ذلك بين العدد والصلاة، ففي العدد المتعلق بالعدة والاستبراء يكتفي فيه بالدفعة الواحدة، وفي الصلاة لا بد من إتمام مدته³.

اختيار ابن خويز منداد:

1- ينظر: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" للقاضي عياض (7/ 77)، و"الشجرة" للشيخ مخلوف (ص 103)، و"الفكر السامي" للحجوي (2/ 115)، و"الوافي بالوفيات" للصفدي (2/ 39)

2- النوادر والزيادات (1/ 126)

3- ينظر "المدونة" لسحنون (1/ 152) و"الذخيرة" للقرافي (1/ 373) و"النوادر" لابن أبي زيد (1/ 126)

ورأى ابن خزيمة - (ابن خزيمة من رأى وروى) - مخالفة (اختياراً) للذهب (المالك)

يخالف ابن خزيمة منداد مالكا في التفرقة المذكورة، فيرى أن ذلك استحسان لا غير، فيقول: «تفرقة مالك بين العدد والصلاة استحسان، والقياس عدم التفرقة، فتكون الدفعة تحرم بها الصلاة وتنقضي بها العدة فتتقضي العدة بعشرة أيام وبعض يوم»¹. قال الشهاب القرافي رحمه الله (ت 684 هـ): «والمعروف من المذهب التفرقة لقوله - عليه السلام -: {دم الحيض أسود يعرف فإذا رأيت ذلك فاتركي الصلاة}»². وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَكْبَرُ فَاتَخَاطَبُوا فِيهِ﴾³. واتفق الجميع على أن أول النفاس غير محدود فكذلك⁴.

تعقيب وتوجيه:

كما سلف ذكره تبين أن ابن خزيمة منداد رحمه الله استخدم القياس في عدم التفرقة بين الدفعة الواحدة من الحيض في العدة والصلاة، فقياس الصلاة على العدة والاستبراء في الاكتفاء بها، بجامع أن كلا منهما حيض، ولم ير في ذلك فرقا، لكن القرافي نصر مذهب جمهور المالكية استنادا إلى الكتاب والسنة - كما سلف - وهما اللذان اعتمدهما مالك، لا الاستحسان كما قال ابن خزيمة منداد.

ويرى ابن خزيمة منداد رحمه الله في موضع آخر: أن أقل الحيض والنفاس وأكثره، وأقل الحمل وأكثره، مأخوذ من طريق الاجتهاد؛ لأن علم ذلك استأثر الله به، فلا يجوز أن يحكم في شيء منه إلا بقدر ما أظهره لنا، ووجد ظاهرا في النساء نادرا أو معتادا، ولما وجدنا امرأة قد حملت أربع سنين وخمس سنين حكمتنا بذلك، والنفاس والحيض لما لم نجد فيه أمرا مستقرا رجعنا فيه إلى ما يوجد في النادر منهن⁵.

والذي ذهب إليه ابن خزيمة منداد رحمه الله ليس بدعا من القول خالف به جمهور المالكية، بل دعا إلى عدم التفرقة واللجوء إلى القياس مادام أن المسألة لا يوجد فيها نص شرعي صريح، وما تم الاستناد إليه من الآية والحديث ليس صريحا في المسألة، ولذلك رأى أن يُلجأ في ذلك إلى القياس، كما دعا إلى التحاكم إلى العرف في شأن دماء النساء؛ لأنهن يختلفن في ذلك قلة أو كثرة، ولو اطلع مالك رحمه الله على قوله لنصره فيما اعتقد.

1 - ينظر "الذخيرة" للقرافي (1/373)

2 - الحديث أخرجه مالك في الموطأ برقم: 198 من كتاب وقوت الصلاة، باب المستحاضة، وأخرجه البخاري في صحيحه برقم: 306 من كتاب الحيض، باب الاستحاضة. وأخرجه من أصحاب السنن: أبو داود برقم: 283 من كتاب الطهارة، باب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة. والنسائي برقم: 202 من كتاب الطهارة، باب ذكر الاغتسال من الحيض. ينظر موطأ مالك (2/83) وصحيح البخاري (1/69) سنن أبي داود (1/74) سنن النسائي (1/117)

3 - من الآية 222 من سورة البقرة.

4 - الذخيرة للقرافي (1/373)

5 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (9/288)

علاوة على هذا فإننا وجدنا من المالكية من ذهب إلى ما ذهب إليه ابن خويز منداد، وبين أن أقوال الأئمة في ذلك إنما جاء نتيجة التجربة والعادة، والعادة تختلف من هنا إلى هناك. فهذا ابن رشد الحفيد (ت 595هـ) رحمته يقول بعد ما عرض أقوال فقهاء الأمصار في المسألة: «وهذه الأقاويل كلها المختلف فيها عند الفقهاء في أقل الحيض وأكثره وأقل الطهر لا مستند لها إلا التجربة والعادة، وكل إنما قال من ذلك ما ظن أن التجربة أوقفته على ذلك، ولاختلاف ذلك في النساء عسر أن يعرف بالتجربة حدود هذه الأشياء في أكثر النساء، ووقع في ذلك هذا الخلاف الذي ذكرنا»¹.

المسألة الثانية في رفع التيمم للحدث الأكبر:

المعروف من المذهب أن التيمم لا يرفع الحدث الأكبر، لكن يبيح الصلاة في حالة وجود عذر مبيح للتيمم، ويبقى الجنب مطالبًا بالغسل متى زال عذره، ولا يجوز لزواج الحائض أن يطأها حتى تغسل بالماء على المشهور². قال ابن أبي زيد في رسالته: «ولا يطأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالتطهر بالتيمم حتى يجد من الماء ما تتطهر به المرأة، ثم ما يتطهران به جميعاً»³.

اختيار ابن خويز منداد:

يرى ابن خويز منداد أن التيمم يرفع الحدث الأكبر، وهي من المسائل التي استدلت بها القاضي عياض (ت 544هـ) رحمته على شواذه فقال: «وفي بعض مسائل الفقه حكايته عن المذهب: إن التيمم يرفع الحدث»⁴.

تعقيب وتوجيه:

فقهاء المذهب - كما تقدم - يرون أن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور⁵، وقصّد الفقهاء من ذلك كما قال القاضي عبد الوهاب (ت 422هـ) رحمته: «شيئان: منع الجمع بين الفرضين بتيمم واحد، وأنه إذا وجد الماء بعد تيممه تطهر للحدث المتقدم»⁶. وفائدته عند من يراه رافعا للحدث خمسة أشياء: جمعها الخطاب في قوله: «وفائدة رفع الحدث عند الأصحاب أربعة أحكام: وطء الحائض إذا طهرت به، ولبس الخفين به،

1 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (1/ 57)

2 - القوانين الفقهية لابن جزي (ص 37)

3 - متن الرسالة لأبي زيد القيرواني (1/ 22)

4 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، (7/ 77)

5 - مواهب الجليل في شرح خليل (1/ 348) ومصطلح "المشهور" هو: ما كثر قائلوه، وقيل ما قوي دليله، وقيل

رواية ابن القاسم في المدونة. ينظر "دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك" (ص 18).

6 - التلقين في الفقه المالكي (1/ 30)

وعدم وجوب الوضوء إذا وجد الماء بعده، وإمامة التيمم للمتوضئين من غير كراهة. زاد ابن بشير التيمم قبل الوقت فتكون خمسة¹.

وإذا قلنا بأن المشهور من المذهب أن التيمم لا يرفع الحدث، علم أن هناك أقوالاً أخرى تقول بقول ابن خويز منداد رحمته، فترى التيمم رافعاً للحدث، وقد حكيت فيه روايتان عن مالك وابن المسيب وابن شهاب. وقال ابن نافع: «رفع الحدث بالتيمم مغني بطريان الماء كما أن رفع الوضوء مغني بطريان الحدث».

وفي النوادر والزيادات: «قال مالك في الموطأ ومن تيمم لعدم الماء من مسافر وصلى، فليس من صلى بالوضوء أتم منه صلاة؛ لأن كليهما قد فعل ما أمر به»².

وقال ابن العربي: «إذا ثبت أنه (التيمم) قائم مقام الماء فإنه عامل عمله في إباحة الصلاة ورفع الحدث، فإن الحدث ليس بمعنى حسي وإنما هو عبارة عن المنع من الصلاة، وإذا تيمم وصلى فقد زال المانع وارتفع الحدث، وهذا هو مذهب مالك رحمته الذي لا خلاف فيه»، وقد قال بلفظه في كتابه الذي هو نخبة كلامه ولباب عمله: «ولا بأس أن يؤم التيمم؛ لأن التيمم قد أطاع الله تعالى، وليس الذي وجد الماء بأطهر منه ولا أتم صلاة»³.

وقال القرافي في الذخيرة: «وهذه المسألة هي التي اعتمد عليها الأصحاب وغيرهم في أن التيمم لا يرفع الحدث وهو من الأمور المشككة وقد آن أن نكشف عنه فنقول: كيف يستقيم قولنا التيمم لا يرفع الحدث مع أن الحدث له معنيان أحدهما الأسباب الموجبة كالريح للوضوء والوطء للغسل مثلاً، والثاني المنع الشرعي من الإقدام على العبادة حتى نتطهر وهذا هو الذي قصده الفقهاء بقولهم ينوي المتطهر رفع الحدث فإن رفع الأسباب محال. فإن كان المراد بأن التيمم لا يرفع الحدث الأول فكذلك الوضوء وإن كان المراد الثاني فقد ارتفع بالضرورة فإن الإباحة ثابتة إجماعاً ومع الإباحة لا منع فهذا بيان ضروري لا محيص عنه».

وباعتماد هذه الإطلالة المختصرة من الأقوال داخل المذهب فإن ابن خويز منداد رحمته ليس بدعاً مما جاء به من القول: إن التيمم يرفع الحدث، وقد علمنا أنها رواية عن الإمام مالك رحمته، وقال بها أيضاً ابن نافع قبل ابن خويز منداد، وقد علم أيضاً أن ابن نافع

1 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (1/348)
2 - ينظر النوادر والزيادات (1/109) وقريب منه بهذا اللفظ في الموطأ (2/75)، حديث رقم: 173 من كتاب

وقوت الصلاة، باب في التيمم.
3 - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي (1/177)

وراسخ فقهية ————— ابن خويز منداو وروحي مخالفة اختياراً (الفقهية للزهرى المالكي)

أخذ عن الإمام مالك، وصحبه نحواً من أربعين سنة، وكان حافظاً سمع منه سحنون وكبار أتباع أصحاب مالك، وروي عنه يحيى بن يحيى وله تفسير في الموطأ¹.

المسألة الثالثة في حكم وضوء من أيقن الحدث وشك في الوضوء:

قال ابن حبيب (ت 238 هـ): وإذا خيل إليه أن رجلاً خرج منه فلا يتوضأ، إلا أن يوقن به². وقال أبو عبد الله المواق (ت 897 هـ): أجمع علماء المذهب أن من أيقن بالحدث وشك في الوضوء أن شكه لا يفيد فائدة وعليه الوضوء³.

اختيار ابن خويز منداو:

خالف ابن خويز منداو الإجماع الوارد في المسألة وقال: لا وضوء عليه⁴.

تعقيب وتوجيه:

مسألة من أيقن الحدث وشك في الوضوء، مسألة تكاد تكون مجمعا عليها بين المالكية، وابن خويز منداو لا يرى عليه وضوءاً، ولعله أخذه من قول أبي الفرج⁵ (ت 313 هـ): الوضوء عند مالك في ذلك إنما هو استحباب واحتياط. فرأى أن الاستحباب والاحتياط ليسا داعيين إلى وجوب الوضوء⁶.

وهنا يرى الباحث بعين الحقيقة أن ابن خويز منداو لم يقل بذلك ابتداءً، وإنما أخذه من قول أبي الفرج قبله، وقد نقله أبو الفرج عن مالك.

المسألة الرابعة في حكم غسل الرجلين في الوضوء:

من فرائض الوضوء المجمع عليها غسل الرجلين إلى الكعبين، وبوجوب غسلهما قال جماعة أهل السنة، إلا ما يحكى عن ابن جرير الطبري أنه قال: بالتخير بين المسح والغسل، وبه قال داود، وقال بعض القدرية والروافض: الواجب المسح ولا يجوز الغسل، ويحكى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما⁷.

وسئل مالك رضي الله عنه ورحمه - عن «أرجلكم»⁸ بالنصب أم بالخفض؟ قال: إنما هو الغسل، لا يميزه المسح¹.

1 - شجرة النور الزكية (ص 89)

2 - النوادر والزيادات (1/ 51)

3 - التاج والإكليل لمختصر خليل (1/ 437)

4 - نفسه.

5 - أبو الفرج عمر بن محمد اللبني البغدادي الإمام الفقيه الحافظ العمدة الثقة تفقه بالقاضي إسماعيل وكان من كتبه، وعنه أخذ أبو بكر الأبهري وابن السكن وغيرهما، ألف الحاوي في مذهب مالك واللمع في أصول الفقه. توفي سنة (ت 331 هـ)، ترجمته في شجرة النور الزكية ترجمة رقم: (136)، انظر الشجرة (ص 124)

6 - التاج والإكليل لمختصر خليل (1/ 437)

7 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (1/ 211)

8 - من الآية 6 من سورة المائدة.

اختيار ابن خويز منداو:

قال ابن رشد: وأشار ابن خويز منداو إلى وجوبها معا وهو بعيد. قال الخطاب: بل هو مخالف لإجماع من تقدمه، فقد قال صاحب الطراز في الاحتجاج على القائلين بالمسح والتخير: وأجمعنا على أنه لا يجب الجمع بين الغسل والمسح².

تعقيب وتوجيه:

مسألة وجوب غسل الرجلين في الوضوء أو جوب مسحهما مما اختلف فيه الفقهاء قديماً؛ بناء على القراءتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قرئت ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ بفتح اللام وكسرهما، فقراءة النصب عطفاً على اليدين ظاهرة في الغسل، وقراءة الخفض عطفاً على مسح الرأس ظاهرة في المسح، كظهور تلك في الغسل³. ولعل ابن خويز منداو أراد الجمع بين القراءتين المتواترتين دون إلغاء أحدهما. وذلك كاف في التماس العذر لعالمنا ابن خويز منداو رحمته. وإن وُجد من قال بمثل قوله في المذهب غير مصرح باسمه⁴.

المسألة الخامسة في التيمم على الحشيش:

تقرر في المذهب أن التيمم لا يكون إلا على الصعيد الطاهر، وهو ما صعد على وجه الأرض منها من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة⁵، ولا يجوز بالجص المطبوخ والحصير والخشب والحشيش ونحوه⁶.

اختيار ابن خويز منداو:

قال ابن خويز منداو: يجوز التيمم بالحشيش إذا كان على وجه الأرض⁷.

تعقيب وتوجيه:

جواز التيمم على الحشيش عند ابن خويز منداو لا يعد مخالفة للمذهب، كما لا يعد مبرراً للقول بأنه اختيار شاذ لا يلتفت إليه، كيف؟ وقد نقله ذلك عن مالك رحمته، قال القرطبي رحمته وقال ابن خويز منداو: ويجوز عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض⁸.

1- النوادر والزيادات (35/1)

2- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (211/1)

3- بداية المجتهد ونهاية المقتصد (22/1)

4- ينظر "الشمع الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني" (ص 54) حيث ورد فيه: «أن غسل الرجلين هو الفريضة الرابعة عند الجمهور وقيل فرضهما المسح».

5- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (156/1)

6- ينظر النوادر والزيادات (108/1) ومتن الأخصري في العبادات على مذهب الإمام مالك (8-9)

7- التاج والإكليل لمختصر خليل (519/1)

8- الجامع لأحكام القرآن القرطبي (237/5)

وقال ابن رشد في البداية: «حتى إن مالكا وأصحابه حملهم دلالة اشتقاق هذا الاسم -أعني: الصعيد- أن يميزوا في إحدى الروايات عنهم التيمم على الحشيش، وعلى الثلج، قالوا: لأنه يسمى صعيدا في أصل التسمية»¹. والله تعالى أعلى وأعلم.

ج - بعض آرائه الفقهية في الصلاة

المسألة الأولى في سقوط الصلاة على من لم يجد ماء ولا متيمما:

قال ابن القاسم في المحبوس: إذا لم يجد ماء ولم يقدر على الصعيد صلى كما هو، وأعاد إذا قدر على الماء أو على الصعيد، وروى معن بن عيسى عن مالك فيمن كتفه الوالي وحبسه عن الصلاة حتى خرج وقتها أنه لا إعادة عليه².

اختيار ابن خزيمة منداد:

قال ابن عبد البر في الاستذكار: بعد ذكر ما روى معن بن عيسى عن مالك: «وإلى هذه الرواية -والله أعلم- ذهب ابن خواز منداد؛ لأنه قال في الصحيح من مذهب مالك أن كل من لم يقدر على الماء ولا الصعيد حتى خرج الوقت، أنه لا يصلي ولا إعادة عليه، قال: ورواه المدنيون عن مالك وهو الصحيح من مذهبه»³.

ويضيف ابن عبد البر واصفا قول ابن خزيمة منداد بالشذوذ: «وأما قول ابن خزيمة منداد في سقوط الصلاة عمن معه عقله لعدم الطهارة، فقول ضعيف مهجور شاذ مرغوب عنه»⁴.

تعقيب وتوجيه:

يبدو مما ذكره ابن عبد البر؛ أن مخالفة ابن خزيمة منداد لجمهور المالكية في هذه المسألة ليس رأيا له؛ بل هو رواية للمدنيين عن الإمام مالك؛ بل هو الصحيح من مذهبه عند ابن خزيمة منداد، وإن كان ابن عبد البر اشتد نكيره عليه، لكن وجدناه في الموضع نفسه من كتابه "الاستذكار" يبحث لابن خزيمة منداد عن توجيه لقوله فيقول: «لا أدري كيف أقدم على أن جعل هذا الصحيح من مذهب مالك مع خلافه جمهور السلف، وعامة الفقهاء، وجماعة المالكيين، وأظنه ذهب إلى ظاهر حديث مالك في هذا في قوله: {وَلْيُسْوَ}

1 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (1/ 77)

2 - ينظر النواذر والزيادات (1/ 108 - 109) والاستذكار (3/ 150 - 151) والتاج والإكليل (1/ 528)

3 - الاستذكار (3/ 151)

4 - الاستذكار (3/ 150 - 151) والتاج والإكليل لمختصر خليل (1/ 528)

وراجع فقهية..... (ابن خويز منداد وهو حوى مخالفة اختياره (الفقه المزمع) المالكي

عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَتَأْمَ رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى أَصْبَحَ¹ ولم يذكر أنهم صلوا، وهذا لا حجة فيه لأنه لم يذكر أنهم لم يصلوا بل فيه نزلت آية التيمم².

وقد ذكر هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث أنهم صلوا بغير وضوء ولم يذكر إعادة، وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء. قال أبو ثور: وهو القياس³.

المسألة الثانية في حكم صلاة من ترك قراءة الفاتحة:

في المدونة: قال مالك في رجل ترك القراءة في ركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة قال: لا تجزئه الصلاة وعليه أن يعيد⁴. وفيها أيضا: قال: وسألت مالكا غير مرة عن نسي أم القرآن في ركعة؟ قال: أحب إلي أن يلغي تلك الركعة ويعيدها⁵. وفي النوادر والزيادات عن العتبية: قال أبو زيد عن ابن القاسم: لو علمت أن أحدا لا يقرأ في الركعتين الآخرتين ما صليت خلفه، يريد لأن بعض الناس ذهب إلى أن يسبح فيها من غير قرأة⁶.

وفي جامع القرطبي: «اختلف العلماء في وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، فقال مالك وأصحابه: هي متعينة للإمام والمفرد في كل ركعة»⁷.

اختيار ابن خويز منداد:

قال ابن خويز منداد: لم يختلف قول مالك أنه من نسيها في صلاة ركعة من صلاة ركعتين أن صلاته تبطل ولا تجزيه، واختلف قوله فيمن تركها ناسيا في ركعة من صلاة رباعية أو ثلاثية، فقال مرة: يعيد الصلاة، وقال مرة أخرى: يسجد سجدة السهو، وهي رواية ابن عبد الحكم وغيره عن مالك.

ثم قال ابن خويز منداد وقد قيل: إنه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام. قال ابن عبد البر: الصحيح من القول: إلغاء تلك الركعة ويأتي بركعة بدلا منها، كمن أسقط سجدة سهوا. وهو اختيار ابن القاسم⁸.

1 - الحديث أخرجه مالك في الموطأ برقم: 159 من وقوت الصلاة، باب في التيمم. وأخرجه البخاري في الصحيح في مواضع منها رقم: 334 من كتاب التيمم وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: 6] وأخرجه مسلم في صحيحه برقم: 367 من كتاب الحيض، باب التيمم. ينظر موطأ مالك (73/2) وصحيح البخاري (74/1) وصحيح مسلم (279/1)

2 - الاستذكار (151/3)

3 - التاج والإكليل لمختصر خليل (528/1)

4 - المدونة (163/1)

5 - نفسها (164/1)

6 - النوادر والزيادات (178/1)

7 - الجامع لأحكام القرآن القرطبي (117-116/1)

8 - نفسه.

تعقيب وتوجيه:

ولا أرى خلافا لابن خويز منداد لعلماء مذهبه في هذه المسألة أيضا، وما ذكره فيها حكاها عن علماء المذهب، وعُلم أن المذهب قائل بوجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ولا يجزئ عنها سجود سهو؛ لأنها من الفرائض، والقول بسجود سجدي سهو مكانها رواية ابن عبد الحكم وغيره عن مالك.

أما ابن خويز منداد فقد قال: قراءة الفاتحة واجبة عندنا في كل ركعة، وهذا هو الصحيح في المسألة، ثم قال بوجوب إعادة الركعة التي لم تقرأ فيها الفاتحة، وهو اختيار ابن القاسم.

المسألة الثالثة في رفع اليدين من تكبير الصلاة:

قال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئا خفيفا، والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل. قال ابن القاسم: وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا إلا في تكبيرة الإحرام². وفي حاشية العدوي: «المشهور عند المالكية أن رفع اليدين مختص بتكبيرة الإحرام، ومقابله يرفعها عند الركوع والرفع منه، والقيام من اثنتين»³.

اختيار ابن خويز منداد:

روي عن ابن خويز منداد في المسألة أنه قال: يرفع في كل خفض ورفع⁴.

تعقيب وتوجيه:

ورد عن إمامنا مالك رحمته الله في رفع اليدين روايتان أحدهما: أنه كان لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها، وهي رواية ابن القاسم عنه. ثانيهما: كان يرفعها في أول ركعة، وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، وهي رواية ابن وهب عنه⁵.

ولم أقف لأمامنا مالك ولا لعلماء المذهب - حسب ما بحثت فيه من كتب الفروع - على دليل ما ذهب إليه ابن خويز منداد، ومذهبه فيها مذهب أهل الحديث القائلين بالرفع في كل خفض ورفع. وفي ذلك يقول ابن رشد الحفيد: «وذهب بعض أهل الحديث إلى رفعها عند السجود وعند الرفع منه»⁶.

1 - نفسه (1/166)

2 - المدونة (1/165)

3 - حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (1/261)

4 - نفسه.

5 - البيان والتحصيل (1/413)

6 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (1/142)

وهنا أمكننا أن نسجل هذه المخالفة على ابن خويز منداد مبدئياً حتى يتم البحث في جميع كتب الفروع الفقهية، فنثبتها له أو نفيها عنه.

المسألة الرابعة في اشتراطه الركوع والسجود لسجود الشكر:

في مشهور المذهب يكره سجود الشكر، ففي المدونة: قال ابن القاسم: وسألت مالكا عن سجود الشكر يبشر الرجل ببشارة فيخر ساجدا؟ فكره ذلك¹.

في غير مشهور المذهب يستحب لمن بشر ببشارة أو مسرة أن يسجد لله سجدة شكر، ولو على غير طهارة، وظاهر المذهب اشتراط الطهارة، قال الخطاب: «...إن سجود الشكر على القول به يفتقر إلى طهارة، وهو كذلك على ظاهر المذهب، واختار بعض من لقيناه من القرويين عدم افتقاره إليها؛ لما أنه إذا تركه حتى يتوضأ أو يتطهر أو يتيمم، زال سر المعنى الذي أتى بسجوده له»².

اختيار ابن خويز منداد:

يشترط ابن خويز منداد لسجدة الشكر أن تكون من ركعتين بركوعهما وسجودهما، وقد استنبط ذلك من قوله تعالى: ﴿وَحَرِّزْ آلَکَ وَأَلْبَ﴾³. قال: فيه دلالة على أن السجود للشكر مفرد لا يجوز؛ لأنه ذكر معه الركوع، وإنما الذي يجوز أن يأتي بركعتين شكراً، فأما سجدة مفردة فلا، وذلك أن البشارات كانت تأتي رسول الله ﷺ والأئمة بعده، فلم ينقل عن أحد منهم أنه سجد شكراً، ولو كان ذلك مفعولاً لهم لنقل نقلاً متظاهراً للحاجة العامة إلى جوازه وكونه قربة⁴.

تعقيب وتوجيه:

ما ذكر ابن خويز منداد رحمه الله، هو ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله، كما سبق في المدونة أنه: كره ذلك⁵.

وقال ابن رشد: نهى مالك رحمه الله عن سجود الشكر في هذه الرواية مثل ما له في "المدونة" من كراهة ذلك، والوجه في ذلك أنه لم يره مما شرع في الدين فرضاً ولا نفلاً، إذ لم يأمر بذلك النبي -عليه السلام- ولا فعله، ولا أجمع المسلمون على اختيار فعله، والشرائع لا تثبت إلا من أحد هذه الوجوه، واستدلالة على أن رسول الله ﷺ لم يفعل

1 - المدونة (1/197)

2 - ينظر مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (2/62)

3 - من الآية 24 من سورة ص.

4 - الجامع لأحكام القرآن القرطبي (15/183)

5 - المدونة (1/197)

ذلك ولا المسلمون بعده بأن ذلك لو كان لنقل صحيح؛ إذ لا يصح أن تتوفر دواعي المسلمين على ترك نقل شريعة من شرائع الدين وقد أمروا بالتبليغ¹.
وعليه فإن سجود الشكر عند بشارة أو مسرة مكروه عند الإمام مالك لما ذكر وهو المشهور من المذهب، وروى الجواز وقال به ابن حبيب².
ومقابل كراهته جعلوا الصلاة مكانه مندوبة فقالوا: يكره السجود الذي يأتي به الإنسان عند سماعه بشارة وكذلك السجود عند وقوع زلزلة، بخلاف الصلاة لهما فهي مندوبة³؛ لذلك رأى ابن خويز مناد أن تكون سجدة الشكر مركبة من ركعتين؛ لأن السجود ذكر مع الركوع في قوله تعالى: ﴿وَحَرِّزَاكَ وَأُتَابَ﴾ أما سجدة مفردة فلا. ولا يعد هذا من ابن خويز مناد مخالفة للمذهب؛ لأن المذهب قال بذلك؛ إذ الصلاة عند سماع بشارة أو مسرة مندوبة.

المسألة الخامسة في جواز العمل اليسير في الصلاة:

أجاز علمائنا في الصلاة من العمل يسيره، ومن ذلك إزالة دم الرعاف في الصلاة والدنو من السترة. قال القرافي رحمه الله: أنه عليه السلام: كان إذا وقف قرب من سترته بالمقدار الثاني فإذا أراد الركوع بعد منها بالمقدار الأول، وكان أبو الطيب (ت453هـ) هذا يفعله ويرى أنه عمل يسير للإصلاح؛ لأن الدنو من السترة أجمع للقلب⁴.
وقال أيضا: إذا سقطت الحربة قال مالك: يقيمها إن كان ذلك خفيفا كان جالسا أو قائما فينحط لها كما ينحط للحجر ليقفل العقرب⁵.

اختيار ابن خويز مناد:

قال ابن خويز مناد مستنبطا من قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾⁶. تضمنت جواز العمل اليسير في الصلاة، وذلك أن هذا خرج مخرج المدح، وأقل ما في باب المدح أن يكون مباحا، وقد روي أن علي بن أبي طالب رحمه الله أعطى السائل شيئا وهو في الصلاة⁷.

تعقيب وتوجيه:

- 1- البيان والتحصيل (393/1)
- 2- الذخيرة للقرافي (416/2)
- 3- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (101/1)
- 4- الذخيرة للقرافي (158/2)
- 5- نفسه (157/2)
- 6- من الآية 55 من سورة المائدة.
- 7- الجامع لأحكام القرآن القرطبي (222/6)

وعليه فإن ابن خويز منداد لم يخالف المذهب في استنباطه هذا، وإن كان لم يعين فيه أي صلاة، فرضاً أو تطوعاً، ولذلك قال القرطبي رحمته: وقد يجوز أن يكون هذه صلاة تطوع، - يعني ما فعله علي رحمته، وذلك أنه مكروه في الفرض¹؛ لكنني أرى قول مالك السابق يعم الفرض والنفل؛ إذ لم يرد فيه تخصيص صلاة بعينها والله أعلم.

المسألة السادسة في حكم من ترك صلاة الوتر:

في النوادر والزيادات نقلاً عن العتبية: «قال أشهب: قال مالك: الوتر سنة»². وإذا كان الوتر سنة فإن تاركه عمداً يفسق عند المالكية، قال الشيخ زروق في شرح الإرشاد في وجه تفسيق تارك الوتر: لاستخفافه بالسنة³.

اختيار ابن خويز منداد:

قال ابن خويز منداد ومن استخف بالسنة فسق، فإن تمالاً عليه أهل بلد حوربوا⁴.

تعقيب وتوجيه:

ولا يظهر في المسألة للناظر اختلاف بين ما ذهب إليه ابن خويز منداد وما ذهب إليه غيره من علماء المذهب في المسألة، فكلهم قائلون بتفسيق تارك السنة، ومن السنة الوتر، ولذلك قال ابن رشد رحمته: «وكذلك تجدهم قد اتفقوا ما خلا أهل الظاهر على أن تارك السنن المتكررة بالجملة آثم، مثل ما لو ترك إنسان الوتر، أو ركعتي الفجر دائماً لكان مفسقاً دائماً، فكأن العبادات بحسب هذا النظر منها ما فرض بعينها وجنسها مثل الصلوات الخمس، ومنها ما هي سنة بعينها فرض بجنسها مثل الوتر وركعتي الفجر وما أشبه ذلك من السنن»⁵.

وبمثل قول ابن خويز منداد قال المازري، وقال سحنون: يجرح تارك الوتر، وقال ابن عرفة: اعتذر بعضهم عن التجريح بأن تركه علامة استخفاف بأمور الدين، وقال أصبغ: يؤدب⁶. والله تعالى أعلى وأعلم.

ج - بعض آرائه الفقهية في الزكاة

المسألة الأولى في حكم إعطاء الزكاة لذي مرة قوي:

1 - نفسه.

2 - النوادر والزيادات (489 / 1)

3 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (75 / 2)

4 - نفسه.

5 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (205 / 1)

6 - التاج والإكليل لمختصر خليل (385 / 2)

في النوادر والزيادات: «ويعطى القوي البدن، ولا يمنع لقوة بدنه»¹. في المذهب يجوز إعطاء القوي من الزكاة؛ لأنه ليس بغني، وإنما هو يقدر على شيء ما حصل إلى الآن². قال القرطبي: فإن النبي ﷺ كان يعطيها الفقراء، ووقوفها على الزمن باطل. قال أبو عيسى الترمذي في جامعه: إذا كان الرجل قويا محتاجا ولم يكن عنده شيء فتصدق عليه أجزأ عن المتصدق عند أهل العلم...³. وقال الكيا الطبري: والظاهر يقتضي جواز ذلك؛ لأنه فقير مع قوته وصحة بدنه⁴.

اختيار ابن خويز مناد:

نقل القرطبي عن ابن خويز مناد حكايته عن المذهب أن القوي لا يجوز إعطاؤه من الزكاة؛ لأنه قد صار غنيا بكسبه كغنى غيره بهاله، فصار كل واحد منهما غنيا عن المسألة. ثم قال القرطبي: وهذا لا ينبغي أن يعول عليه⁵.

تعقيب وتوجيه:

في الذخيرة للقرافي: «وأما المستغني بقوته وصنعة فعلى مراعاة القوة لا يعطي شيئا، وقال مالك يعطى؛ لأنه ليس بغني، وإنما هو يقدر على شيء ما حصل إلى الآن، قال اللخمي: وقال يحيى بن عمر: لا يجوز؛ لقوله ﷺ في أبي داود: { لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي }»⁶.

وفي مختصر الشيخ خليل رحمته عطفنا على من تعطاهم الزكاة: «وَقَادِرٌ عَلَى الْكُسْبِ»؛ قال الشارح: «أي على تكسب ما يكفيه بصناعة تارك لها وغير مشغل بها، ولو كان تركه التكسب بها اختياراً على المشهور، خلافاً ليحيى بن عمر القائل لا يجوز دفعها لقادر على التكسب»⁷.

وعن اللخمي عند قول المصنف (أو صنعة) أن للشخص ثلاثة أحوال: إحداها: أن يكون له صنعة مشغل بها عيشه، فهذا إن كانت تكفيه وعياله لم يعط، وإن لم تكفه أعطي تمام كفايته، وإلى هذا أشار بقوله: قبل (أو صنعة). الثانية: أن لا يكون له صنعة، أو تكون وكسدت، ولم يجد ما يحترف به فهذا يعطى. الثالثة: أن يجد ما يحترف به لو تكلف ذلك

1 - النوادر والزيادات (2/ 286)

2 - الذخيرة للقرافي (3/ 144)

3 - سنن الترمذي (3/ 34)

4 - الجامع لأحكام القرآن القرطبي (8/ 173)

5 - نفسه.

6 - أخرجه أبو داود في السنن برقم: 1634 من كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى. ينظر سنن

أبي داود (2/ 118) وينظر الذخيرة للقرافي (3/ 144)

7 - الشرح الكبير للشيخ الدردير مع حاشية الدسوقي (1/ 494)

وراجع فقهية ————— ابن خويز منداد وروحى مخالفه (اختياراً له الفقهية للمذهب المالكي)

بأن كان له صنعة مهملاً لها وغير مشغول بها اختياراً. وهذا محل الخلاف هنا، وهكذا في نقل التوضيح عن اللخمي أيضاً¹.

وعليه فإن ابن خويز منداد لما قال بعدم جواز إعطاء القادر من الزكاة لم يكن وحده القائل بذلك، بل قال بذلك أيضاً: يحيى بن عمر، وغني عن القول أن يحيى بن عمر عاش قبل ابن خويز منداد وتوفي سنة تسع وثمانين ومائتين².

المسألة الثانية في مكان إخراج الزكاة:

قال القرطبي رحمه الله: هل المعتبر مكان المال وقت تمام الحول فتفرق الصدقة فيه، أو مكان المالك إذ هو المخاطب، قولان³.

اختيار ابن خويز منداد:

اختار ابن خويز منداد في أحكامه مكان المالك ورآه هو المعتبر قال: لأن الإنسان هو المخاطب بإخراجها فصار المال تبعاً له، فيجب أن يكون الحكم فيه بحيث المخاطب⁴.

تعقيب وتوجيه:

في "النوادر": «من كتاب ابن المواز قال مالك: تقسم الصدقة بحيث جيئت⁵. وفي الذخيرة للقرافي: وتنفذ الزكاة بموضع وجبت إن أمكن، وإلا نقلها لأقرب البلاد إليهم؛ لتعلق آمال فقراء كل بلد بأغنياء أهلها، فإن بلغه حاجة من غير بلده أعطى منه أهل بلده ثم نقله إلى بلد الحاجة. قال سند إن كان موضع الزكاة ليس فيه مستحق نقلت للأقرب إليه لحفة المؤنة، وإن كان فيه مستحق لكن حاجة غيره أشد، نقلها، كما نقل عمر رضي الله عنه زكاة مصر إلى الحجاز، وإن لم تكن حاجة غيره أشد، فقول (ح) و(ش)⁶ وغير المشهور عن مالك النقل... وفي الجواهر نقل الصدقة عن موضع وجوبها وهو البلد الذي فيه المال والمالك والمستحقون غير جائز، فإن فعل كره وأجزأ، وقال سحنون: لا يجزئ⁷.

فتبين مما قاله القرطبي وقبله القرافي أن في المسألة قولين، اختار ابن خويز منداد القائل بمكان المالك، وعلل ذلك بأنه هو المخاطب بإخراجها فصار المال تبعاً له، فيجب أن

1 - نفسه.

2 - يحيى بن عمر من الطبقة الثالثة ممن لم ير مالكا والتزم مذهبه من أهل إفريقية، ينظر ترجمته في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ص 351)

3 - الجامع لأحكام القرآن القرطبي (176/8)

4 - نفسه.

5 - النوادر والزيادات (290/2)

6 - (ح) و(ش) مصطلحان من مصطلحات القرافي في الذخيرة، يقصد بـ(ح) أبا حنيفة، وبـ(ش) الشافعي ينظر الذخيرة (38/1)

7 - الذخيرة (152/3)

ورأس قهنة ————— ابن خويز مناد وروى عنه (اختياراً) الفقيه السرخسي المالكي

يكون الحكم فيه بحيث المخاطب. ولا يعتبر ابن خويز مناداً بذلك خارجاً عن المذهب، بل اختار من أقواله ما يتماشى مع يسر وسماحة التكليف، والأمور للمقاصد تبع.

المسألة الثالثة في حكم إعطاء بني هاشم صدقة التطوع:

قال ابن القاسم: يعطى بنو هاشم من صدقة التطوع. قال: والحديث الذي جاء عن النبي ﷺ: { لا تحل الصدقة لآل محمد }¹ إنما ذلك في الزكاة لا في التطوع². ونقل عن مالك في الواضحة: لا يعطى لآل محمد من التطوع³.

اختيار ابن خويز منداد:

اختار ابن خويز منداد قول ابن القاسم، ورأى أن يعطى بنو هاشم من صدقة التطوع به قال أبو يوسف ومحمد. قال ابن القاسم: ويعطى موالهم من الصدقتين⁴.

تعقيب وتوجيه:

يوافق ابن خويز منداد ابن القاسم القائل بإعطاء بني هاشم من صدقة التطوع، مخصصين الحديث المذكور { لا تحل الصدقة لآل محمد } بالزكاة، وهم بذلك قد خالفوا قول مالك المنقول عن واضحة ابن حبيب.

وعليه فإن ابن خويز منداد لم يكن بدعاً مما اختاره وصار إليه، لكنه أخذه عن سبقه، وهو بذلك لم يخالف المذهب مادام وجد من قال بقوله عن سبقه، والله تعالى أعلم.

د - بعض آرائه الفقهية في الصيام

المسألة الأولى في ضابط المرض الذي يترخص معه في الفطر:

اختلفت الرواية عن مالك في المرض المبيح للفطر، فقال مرة: هو خوف التلف من الصيام. وقال مرة: شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة⁵.

اختيار ابن خويز منداد:

اختار ابن خويز منداد من روايات مالك شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة. وقال: هذا صحيح مذهبه وهو مقتضى الظاهر؛ لأنه لم يخص مرضاً من مرض فهو مباح في كل مرض، إلا ما خصه الدليل من الصداع والحمى والمرض اليسير الذي لا كلفة معه في الصيام⁶.

1 - لفظ الحديث كاملاً: «لَا تَحُلُّ الصَّدَقَةُ لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاطُ النَّاسِ» أخرجه مالك في الموطأ من كتاب الصدقة، باب ما يكره من الصدقة برقم 13، ينظر موطأ مالك ت عبد الباقي (1000/2)

2 - النوادر (2/296-297) والجامع لأحكام القرآن (8/191) والتاج والإكلیل لمختصر خليل (3/223).

3 - المصدرين نفسها.

4 - المصدرين نفسها.

5 - ينظر النوادر والزيادات (2/34-36) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (2/276)

6 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (2/276).

تعقيب وتوجيه:

رجح ابن خويز منداد في المسألة من أقول مالك شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة. وعلله بشموله وعمومه لجميع الأمراض، إلا ما خصه الدليل من الصداق والحمى والمرض اليسير الذي لا كلفة معه في الصيام. ولا يكون ابن خويز منداد بذلك خارجاً على المذهب؛ لأن مختاره من المذهب.

المسألة الثانية في مسافة الفطر:

مسافة الفطر عند مالك حيث تقصر الصلاة. واختلف العلماء في قدر ذلك، فقال مالك: يوم وليلة، ثم رجع فقال: ثمانية وأربعون ميلاً، وقال مرة: اثنان وأربعون ميلاً، وقال مرة ستة وثلاثون ميلاً، وقال مرة: مسيرة يوم وليلة، وروي عنه يومان¹.

اختيار ابن خويز منداد:

اختار ابن خويز منداد: من هذه الأقوال ثمانية وأربعين ميلاً. وقال: هي ظاهر مذهب مالك².

تعقيب وتوجيه:

لم يخالف ابن خويز منداد مالكا ومذهبه في هذه المسألة، بل قال بظاهر مذهبه، واختار أن مسافة الفطر هي التي رجح إليها مالك وحددها بثمانية وأربعين ميلاً، وهو بذلك على مذهب الإمام مالك رحمته الله لم يخالفه فيه. والله تعالى أعلى وأعلم.

هـ - بعض آرائه الفقهية في الحج

المسألة الأولى في طواف الحاج محمولا:

في الذخيرة نقلاً عن سند: «الطواف عبادة بدنية تتعين مباشرتها والراكب أقرب من المحمول؛ لأن حركة دابته منسوبة إليه فإن حمله من لا يطوف لنفسه جاز للعذر، فإن كان يطوف لنفسه وطاف طوافاً واحداً عنه وعن المحمول فأربعة أقوال: يجزئ عنهما قاله ابن القاسم، لا يجزئ عنهما حكاه ابن شعبان، وعن الحامل فقط، وعن المحمول فقط...»³. وقال القرطبي رحمته الله: «وفرق أصحابنا بين أن يطوف على بعير، أو يطوف على ظهر إنسان، فإن طاف على ظهر إنسان لم يجزه؛ لأنه حيثئذ لا يكون طائفاً، وإنما الطائف الحامل. وإذا طاف على بعير يكون هو الطائف»⁴.

اختيار ابن خويز منداد:

1- ينظر المقدمات الممهدة (1 / 213) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (2 / 277)

2- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (2 / 277)

3- الذخيرة للقرافي (3 / 246-247)

4- الجامع لأحكام القرآن (2 / 184)

قال ابن خويز منداد: وهذه تفرقة اختيار، وأما الإجزاء فيجزئ، ألا ترى أنه لو أغمي عليه فطيف به محمولا، أو وقف به بعرفات محمولا كان مجزئاً عنه¹.

تعقيب وتوجيه:

مرة أخرى يستخدم ابن خويز منداد منهج التأمل والتدبر، فينظر في أقوال علماء مذهبه، فيجدهم أنهم فرقوا بين أن يطوف الحاج على بعير، أو يطوف على ظهر إنسان، وقالوا: إن طاف على ظهر إنسان لم يجزه؛ لأنه حينئذ لا يكون طائفاً، وإنما الطائف الحامل. وإذا طاف على بعير يكون هو الطائف. فقال: وهذه تفرقة اختيار، وأما الإجزاء فيجزئ، ألا ترى أنه لو أغمي عليه فطيف به محمولا، أو وقف به بعرفات محمولا كان مجزئاً عنه. فلم الفرق بين الطوافين؟ فيرى ~~هذه~~ أن لا فائدة في التفريق بينهما، وأن الطواف يقع صحيحاً. وهو بقوله هذا لم يخالف المذهب، خاصة إذا علم أن ابن القاسم قال بجوازه، وقد حكى في المسألة أقوال أخرى غير القولين المذكورين كما تقدم عند القرافي.

المسألة الثانية في النيابة في الحج وأنه لا يشترط فيها أن يكون حاجاً عن نفسه:

في الذخيرة: وأما إن كان الأجير ضرورة² فأجاز إجارته مالك و(ح) ومنعها (ش) وابن جنبل فإن وقع فلا يقع عن النائب لما في أبي داود أنه ~~عليه السلام~~ {سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة. قال: من شبرمة؟ قال: أخ لي، أو قريب لي. فقال: حججت عن نفسك؟ قال: لا. قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة}³.

اختيار ابن خويز منداد:

قال ابن خويز منداد في أحكامه: قول ابن عباس نحو قول مالك؛ لأن تحصيل مذهب مالك أن المحجوج عنه يحصل له ثواب النفقة، والحجة للحاج، فكأنه يكون له ثواب بدنه وأعماله، وللمحجوج عنه ثواب ماله وإنفاقه، ولهذا قلنا: لا يختلف في هذا حكم من حج عن نفسه حجة الإسلام أو لم يحج؛ لأن الأعمال التي تدخلها النيابة لا يختلف حكم المستتاب فيها بين أن يكون قد أدى عن نفسه أو لم يؤد؛ اعتباراً بأعمال الدين والدنيا. ألا ترى أن الذي عليه زكاة أو كفارة أو غير ذلك يجوز أن يؤدي عن غيره، وإن لم يؤد عن نفسه، وكذلك من لم يراع مصالحه في الدنيا يصح أن ينوب عن غيره من مثلها، فتتم لغيره وإن لم تتم لنفسه، ويزوج غيره وإن لم يزوج نفسه⁴.

1 - نفسه (184/2)

2 - الصرورة لغة: من لم يتزوج أو لم يحج كأنه من الصر ومنه الصرة؛ لا نجماعه وعدم اتصاله بهذين المعنيين ينظر الذخيرة للقرافي (197/3)

3 - أخرجه أبو داود في السنن برقم: 1811 من كتاب: المناسك، باب الرجل يحج عن غيره ينظر سنن أبي داود (162/2) والذخيرة للقرافي (197/3)

4 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (436/2)

تعقيب وتوجيه:

وهذه لا يختلف فيها اثنان من كونها على مذهب الإمام مالك رحمته الله؛ لكونه لم يفرق في أن الثواب يصل للمحجوج عليه؛ سواء حج عنه من سبق له حج أم لا. والله تعالى أعلى وأعلم.

خاتمة

حاولت في هذا العرض جمع بعض من أقوال ابن خويز منداد في فقه العبادات في الأبواب الأربعة السالفة الذكر، مما هو مبثوث في ثنایا الكتب التي رجعت إليها، وقد جاء هذا الجمع غير مرتب ترتيباً فقهياً؛ لأن الغرض لم يكن حصر أقوال ابن خويز منداد في فقه العبادات، بقدر ما كان قصد الاطلاع على بعض منها لتمحيص دعوى مترجميه التي وصفته بالخروج عن المذهب في أقواله واختياراته، وادعت أن حذاق المذهب لم يرجعوا إليها، كما نعتته بأنه لم يكن بالجيد النظر، ولا بالقوي الفقه كما تقدم. ووصفته أيضاً بالخامل الذكر، حيث قال عنه أبو الوليد الباجي رحمته الله: «إني لم أسمع له في علماء العراق بذكر».

فأردت التحقق من هذه الدعوى فتبين لي بعد دراسة ما جمعت أن عالمنا ابن خويز منداد كان جيد النظر قوي الفقه، لم يحد عن مذهب الإمام مالك - رحمه الله ورضي عنه فيما ذكرت - إلا في مسألة واحدة: مسألة رفع اليدين عند كل خفض ورفع من الصلاة، وهو مذهب أهل الحديث، كما أفاد ذلك ابن رشد الحفيد، ولا يعد هذا وحده مبرراً للقدح في عالمنا هذا، وترديد القول بأن له اختيارات فقهية خالف بها المذهب.

وعالمنا ابن خويز منداد رحمته الله في أقواله واختياراته إن سلمنا بمخالفتها كلها للمذهب، - وهذا غير وارد - فإنها تبين منهج الرجل في الاجتهاد والاستنباط واختيار أرجح الأقوال عنده، فلم يكن رحمته الله جماعاً للأراء والأقوال، بل كان يناقش ويوازن، ويقبل ويرد. وهو بذلك يذكرنا بعالم آخر من علماء المذهب سلك هذا المسلك، واختار ما قوي عنده من أقوال المذهب، ولم تقم عليه قائمة ابن خويز منداد، وأعني به الإمام الأكبر، الذي له قدم راسخة في المذهب، الإمام ابن العربي المعافري (ت 543 هـ) رحمته الله الذي تجرأ على مخالفة المشهور من المذهب في مسائل عدة، وعقب في بعضها عن الإمام مالك وحكم أحيانا على رأيه بالفساد: ففي مسألة موت الزوج عن زوجته الكتابية يقول: «فلما لك فيها قولان: أحدهما أنها كالمسلمة. الثاني: أنها تعتد بثلاث حيض، إذ بها يبرأ

الرحم، وهذا منه فاسد جدا؛ لأنه أخرجها من عموم آية الوفاة، وهي منها؛ وأدخلها في عموم آية الطلاق، وليست منها»¹.

ولا يحيد منهج ابن خويز منداد كثيرا عن منهج ابن العربي، فهو فيما ذكرت يدلي بدلوه في مسائل الفقه والخلاف، ولم يكن جماعا للأراء والأقوال، بل يناقش ويوازن، ويقبل ويرد، ويملك شجاعة خاصة في إبداء رأيه. وتلك سمة بارزة دالة على تنوع الفكر، وثراء المعرفة والفقه عند علمائنا المالكية، يمكن القول بانفرادهم بها دون غيرهم من علماء المذاهب الأخرى، تتضح للقارئ بالبحث والمقارنة.

وفي ختام هذا العرض أرجو أن لا أكون أطلت أكثر من المطلوب فيه، على أمل الرجوع إليه في مقال آخر، عندما تتاح الفرصة للبحث عن جميع اختيارات ابن خويز منداد كلها وإدراجها تحت أبوابها الفقهية، وعرضها ومناقشتها ومقارنتها بما يوجد داخل المذهب من أقوال؛ ليتبين مدى مخالفة الرجل للمذهب جملة وتفصيلا، أم يثبت البحث عكس ذلك.

وحتى يمن الله جل وعلا بذلك أذكر مرة أخرى أن العرض جاء محاولة لكشف اللثام، وعرض الكلام، حول موضوع ابن خويز منداد، ومدى حقيقة مخالفته لمذهب عالم الأعلام، مالك رحمه الله ورضي عنه، ولا أدعي أنني استوفيت الموضوع حقه، وحسبي إن أخللت بشيء منه أني أثرته للمناقشة والبحث لمن أراد التوسع فيه.

والله المستعان وعليه التكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه أبو محمد أحمد فاضل بمدينة تيكوين

في 17 شعبان 1433 هـ الموافق 07 يوليو 2012 م.

لائحة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.
2. الأعلام، لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ) دار العلم للملايين الطبعة السابعة 1986 م.
3. ابن خويز منداد: حياته وآراؤه الأصولية للطالب الباحث: عبد العزيز سعد ساعد الصبحي. بحث مرقون بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية جامعة أم القرى، مكة المكرمة يوجد على الشبكة العنكبوتية ضمن خدمة PDF.
4. أحكام القرآن للقاظمي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري (ت 543 هـ) راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م

27. الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت 463هـ) توثيق وتخريج: الدكتور عبد المعطي أمين قلعي طبعة دار فتنية للطباعة والنشر، ودار الوعي الطبعة الأولى، 1414 - 1993م.
28. شجرة النور الزكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف (ت 1360هـ) دار الفكر بدون تاريخ.
29. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ.
30. صحيح مسلم لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت بدون تاريخ.
31. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عlish، (ت 1299هـ) دار المعرفة الطبعة: دون تاريخ.
32. الفكر السامي لمحمد الحجوي الثعالبي (ت 1376هـ) دار الكتب العلمية الطبعة الأولى / 1416هـ - 1995م.
33. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم. طبعة الأولى دار الغرب الإسلامي 1992.
34. القوانين الفقهية لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي (ت 741هـ) دار الفكر دون تاريخ.
35. لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة: الثانية، 1390هـ / 1971م.
36. متن الرسالة مع شرحها: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غانم شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت 1126هـ) دار الفكر 1415هـ - 1995م.
37. متن الأخضري في العبادات على مذهب الإمام مالك لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري (ت 983هـ) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، دون تاريخ.
38. متن الرسالة مع شرحها: الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لصالح بن عبد السميع الآبي الأزهرى (ت 1335هـ) المكتبة الثقافية دون تاريخ.
39. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاطب (ت 954هـ) دار الفكر الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1992م.
40. المدونة: لإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت 179هـ) دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م.
41. المقدمات المهدات لأبي الوليد بن رشد الجد (ت 520هـ) دار الغرب الإسلامي ط: الأولى، 1408هـ - 1988م.
42. الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت 179هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبوظبي - الإمارات الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م.
43. نور البصر شرح المختصر لأبي العباس الهلالي السجلهاسي من تحقيقي، والكتاب قدم لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة بمدينة أكادير التابعة لجامعة القرويين بفاس، وهو مرقون يوجد بخزانة الكلية.
44. النوار والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات. لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) تحقيق الأستاذ: محمد الأمين بوخيزة، طبعة دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1999م.
45. الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ) للصفدي الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي 1420هـ تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.